

وزير الخارجية الاميركية، كريستوفر، انه هو والرئيس الاميركي، بيل كلينتون، كانا «راضين جداً» بالقرار الاسرائيلي، ووصفه بأنه «اختراق للجمود». وأضاف «ليس هناك حاجة ليقوم مجلس الامن الدولي بأي اجراءات جديدة». وعبرت معظم الدول الاوروبية عن رضاها عن الصفقة التي عقدت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

### انحياز اميركي

على هذا الاساس، كانت محاولات الولايات المتحدة الاميركية لتأجيل، أو حتى للحيلولة دون انعقاد مجلس الامن الدولي، واتخاذ قرار بفرض عقوبات ضد اسرائيل لعبة مكشوفة لاجراء اسرائيل، وكذلك الادارة الاميركية، من المأزق الصعب الذي سببه القرار الاسرائيلي بابعاد الفلسطينيين الى جنوب لبنان. وقد أصبح من الواضح جداً للعالم كله، ان الولايات المتحدة الاميركية تستخدم معايير مزدوجة، وانها تحاول ايجاد حل لقضية المبعدين لا يذهب أبعد من مساعدة اسرائيل على التخلص من مشكلتها، وليس من أجل العدل أو لمصلحة المبعدين الفلسطينيين.

ويما ان الولايات المتحدة الاميركية هي، في الوقت عينه، الراعي لعملية السلام في الشرق الاوسط، فانها تتحمل مسؤولية في ضمان ان كل الاطراف المعنية ستلتزم بالخطوط العامة لهذه العملية وتتصاع للقانون الدولي. ولهذا السبب يطلب منها، بشدة، ضمان احترام اسرائيل لقرارات مجلس الامن الدولي، وان تطبق، على الفور، القرار الرقم ٧٩٩.

لقد تحددت اسرائيل الضغط الدولي في الماضي. وفي الحقيقة، فإن اسرائيل رفضت تطبيق أيّاً من قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة باحتلالها للضفة الفلسطينية، والقدس، وقطاع غزة. ومن الممكن لضغط الولايات المتحدة الاميركية إقناع اسرائيل بتعديل مواقفها. وعلى الولايات المتحدة الاميركية ممارسة نفوذها على اسرائيل لضمان عودة آمنة وفورية لكل الفلسطينيين الذين أبعدها بصورة غير قانونية، ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، وان أحوج الامر بالقدرة، وان تشتترط ربط العون الذي تقدّمه الى اسرائيل باحترام حقوق الانسان الخاصة بالفلسطينيين.

ان إدانة الولايات المتحدة الاميركية للاجراءات الاسرائيلية من دون اتخاذ اجراءات لحمل اسرائيل على احترام القرارات الدولية تشكك في دورها بوصفها راعية لعملية السلام في الشرق الاوسط. وما لم تظهر الولايات المتحدة الاميركية استجابة قوية وفورية، فستضع سابقة خطيرة تسمح لاسرائيل بترحيل جماعي للفلسطينيين الى المنفى.

كما ان مصداقية الامم المتحدة أصبحت على المحك وهي مطالبة بإثبات دورها بأنها حامٍ عادل ومنصف للقانون الدولي، ومصدر للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول وبين الشعوب.

ونحن نعتقد انه بات من الضروري، الآن، عقد اجتماع لمجلس الامن الدولي لاجبار اسرائيل على احترام قراراته، وليقرر فرض عقوبات ضدها وفقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، إن واصلت تحديها للشريعة الدولية. وان تطبيق أو عدم تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ يعني أنه إما أن يكون هناك قانون دولي، وبالتالي يجب ازالة أي عقبات تحول دون ممارسة مجلس الامن الدولي لصلاحياته، أو انه لا وجود لهذا النوع من القانون الدولي. وإذا واصلت اسرائيل انتهاكها للقانون الدولي وللقرارات الدولية، فإن ذلك سيقود الى نتائج سلبية بالنسبة للحقائق السياسية في الشرق الاوسط، وسيحطّم عملية السلام في الشرق الاوسط، وسيسبب ضرراً كبيراً لكل أعمال مجلس الامن الدولي وللأمم المتحدة ككل.